

Distr.: General  
9 July 2001  
Arabic  
Original: French

الجمعية العامة



## الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

## رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

عقد المغرب عددا من المحافل والمؤتمرات، على سبيل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفلة المقرر عقدها في الفترة من ١٩ آب/أغسطس إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، إسهاما منه في تلك الدورة المهمة.

وفيما يلي بيان بتلك المحافل والمؤتمرات:

- الحفل العربي الإقليمي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعني بالطفولة، المعقود في الرباط في الفترة من ١٥ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١؛
  - مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية، المعقود في مراكش في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ بشأن موضوع: "الطفلة: حركة عالمية"؛
  - المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي للمالية، المعقود في مراكش في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١؛ بشأن موضوع: "الموارد والتمويل لخدمة قضية الطفل".
- وفي هذا الصدد أتشرف بأن أطلب منكم التفضل بتعميم الوثائق الواردة فيما يلي بوصفها من وثائق الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة:
- إعلان مراكش - مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية (المرفق الأول)؛
  - تقرير عام عن مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية (المرفق الثاني)؛
  - تقرير المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي للمالية (المرفق الثالث)؛
  - "إعلان محفل المنظمات غير الحكومية في الرباط" (المرفق الرابع).

(توقيع) محمد بنون

السفير

الممثل الدائم

## مرفقات الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

### المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

#### إعلان مراكش

مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية

”الطفلة: حركة عالمية“

إعلان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للطفل، والمقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛  
وإذ تشير إلى جميع ما حققته أفريقيا وكسبته لصالح المرأة، والطفلة، والطفولة بصفة عامة؛

وإذ ننوه بروح التعاون والتضافر السائدة فيما بين البلدان الأفريقية في إطار نهج جديد تجاه الأسرة، وعلى سبيل التضامن بين الأجيال على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، مع احترام الحريات والخصائص الثقافية الأصيلة لكل شعب من الشعوب، مما يزيل الشك في عالمية حقوق الإنسان التي جرى إقرارها؛

ونحن عقيلات رؤساء الدول الأفريقية على قناعة بأن تطور السمات والتوازنات العالمية في عصر العولمة - الذي وإن كانت له مميزاته، فإنه سيعمل على زيادة الفوارق وتعميق انحلال النسيج الاجتماعي في البلدان الأفريقية ولا سيما في أقلها نمواً؛

ونحن أيضاً على قناعة بأن أفريقيا التي تمر بتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية عالمية، لا تستطيع أن تكون بمنأى عن هذه الدينامية الجديدة؛

ونحن عقيلات رؤساء الدول الأفريقية، نلتزم بالدفاع عن حقوق الطفلة في أفريقيا ونمائها وحمايتها وتكريسها، في

نحن، عقيلات رؤساء الدول الأفريقية المشتركة في مؤتمر عقيلات رؤساء الدول الأفريقية، الذي يركز الاهتمام على الطفلة والمعقود في مراكش في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛

إذ نرى أن إقرار حقوق الإنسان وفعاليتها يشكلان حجر الزاوية في أي تنمية بشرية مستدامة؛

وإذ ندرك أن حقوق الطفلة والمرأة تشكل جزءاً لا يتجزأ ولا يمكن تقسيمه من الحقوق الأصيلة في الكرامة لأي كائن بشري، وباعتبارها كذلك تفرض وجود مساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؛

وإذ نشير إلى استنتاجات وتوصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية التي تناولت حقوق المرأة، وحقوق الطفل، والسكان والتعليم، ومكافحة الفقر، والبيئة، وتعزيز السلام وإرساء ثقافة خالية من العنف؛

وإذ نشير إلى المجموعة الكاملة من الصكوك القانونية الدولية، ولا سيما ميثاق حقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية حقوق الطفل، والتي تشكل الأساس الفعلي لبقاء الطفل وتعزيزه ونمائه بصفة عامة، والطفلة بصفة خاصة؛

وإذ نتقاسم الرؤية الجديدة للقرن الحادي والعشرين والمتمثلة في عالم يليق بالطفل، على نحو ما نص عليه مشروع

- إطار الحركة العالمية لتنمية أفريقيا وفي سياق تنفيذ منهاج عمل بيجين، وإطار عمل داكار، الذي يدعو إلى ما يلي على سبيل الاستعجال:
- الدعوة وترهيب الإحساس دون انقطاع لدى صانعي القرارات السياسية، والمسؤولين الإداريين، وجميع الجهات الفاعلة التي تعمل من أجل الطفل؛
  - نحو جميع أشكال التمييز الجنسانية سواء كانت فعلية أو نظرية؛
  - التعبئة العالمية من أجل التنمية، وتعميم التعليم، ومكافحة الأمية، التي تُعدّ الطفلة أولى ضحاياها؛
  - تكثيف الجهود بغية تيسير حصول الفتيات على التعليم الجيد النوعية؛
  - ضمان المساواة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، وتشجيع الصحة الإنجابية، مما يسمح بتحسين الوعي وتوفير الوقاية ضد وباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب؛
  - تعزيز جميع الإجراءات والجهود المتخذة على المستويات التشريعية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، الموجهة إلى القضاء على الإيذاء الجنسي والممارسات التقليدية التي تضر السلامة البدنية والمعنوية للطفلة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية؛
  - مكافحة العنف في البيت والتي تعد المرأة والطفلة أولى ضحاياه؛
  - التثقيف في مجال احترام وتعزيز حقوق الإنسان؛ من خلال التشجيع على إدراج هذا البعد في المناهج المدرسية وفي التعليم فضلا عن برامج التعليم غير الرسمي، على أن يكون الغرض منها إرساء ثقافة حقوق الإنسان بالنسبة للطفل؛
- مكافحة الاتجار بالعمالة وتجنيد الطفلات في الجيوش؛
- وضع برامج والقيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل المرأة، من خلال تيسير وصولها إلى الأنشطة المدرة للدخل، مما سيحرر الطفلة من عبء العمل الذي يعوق التحاقها بالدراسة ونمائها؛
- مشاركة وسائط الإعلام بقدر أكبر في الدعوة من أجل الطفل؛
- تعزيز الشراكة مع المنظمات غير الحكومية وجميع عناصر المجتمع المدني التي تعمل من أجل الطفل؛
- إشراك القطاع الخاص والمؤسسات المالية الوطنية والإقليمية والدولية في إعادة النظر في استراتيجيات تمويل التنمية التي تضطلع بها، من أجل ضمان حقوق الطفل، من خلال إيلاء أهمية قصوى لتحويل الديون - وإلغاء الديون فعلا بالنسبة لأقل البلدان نموا، مما ينشط مبادرة ٢٠/٢٠، بحيث تؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد لصالح البرامج الاجتماعية المهمة بالطفل؛
- القضاء على الفقر واستعادة السلام؛
- بذل الجهود المتواصلة لبناء السلام من أجل تأمين التنمية وحقوق الإنسان في أفريقيا؛
- وأخيرا، لا تزال عقيلات رؤساء الدول الأفريقية، على قناعة بأن القضاء على الفقر يبدأ أولا بالعمل من أجل الطفل.
- ونحن عقيلات رؤساء الدول الأفريقية نعتبر أن هذا المؤتمر لحظة تاريخية وأن موضوع الطفلة هو حجر الزاوية في الحركة العالمية للتنمية الأفريقية وإقامة عالم يليق بالطفل، وملتزم بضمان متابعة إعلان مؤتمر قمة مراكش من خلال آلية مناسبة تماما.

## المرفق الثاني

[الأصل: بالفرنسية]

تقرير عام

مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية

”الطفلة: حركة عالمية لتنمية أفريقيا“

مراكش، ٢٠ - ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١

أو للجمعيات)، أسندت رئاستها إلى صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد، على إعداد خطة عمل وطنية من أجل الطفل في العقد المقبل. وقد أشارت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم إلى الموعد الذي ستعقد فيه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للطفل. إذ أنها سوف تشكل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ خطوة أساسية لتعزيز ”عالم يليق بالطفل“.

وإبرازا للجهود التي تقوم بها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز بقاء الطفل ونمائه وحمايته ومشاركته بصفة عامة، والطفلة بصفة خاصة، أوضحت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم المصاعب التي تعوق ما تقوم به أفريقيا من أعمال منسقة من أجل الطفل، ولا تزال تلك المصاعب اقتصادية ومالية من حيث طابعها بصورة رئيسية وتعد الديون أولى أخطارها.

وأشارت صاحبة السمو الأميرة إلى البعد التاريخي لهذا المؤتمر، وقالت ”إن رغبتنا جميعا تتمثل في الإسهام في تحسين ظروف المعيشة لأطفالنا“ وسيصبح هذا ممكنا من خلال التنافس بين جميع القوى الحيوية في البلدان الأفريقية. وأكدت صاحبة السمو الملكي على أهمية تبادل الخبرات بصورة دائمة من أجل تحديد الحلول المناسبة ومواجهة

استضافت مدينة مراكش في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أعمال مؤتمر قمة لم يسبق له مثيل: وهو مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية. وكان موضوع الطفلة هو محور الأفكار، التي جرت مناقشتها من منظور حركة عالمية لتنمية أفريقيا.

وقد افتتح أعمال مؤتمر القمة الذي حضره عدد كبير من عقيلات رؤساء الدول الأفريقية، بكلمة ألقتهها صاحبة السمو الأميرة للا مريم، ”أميرة الأطفال“. وتضع صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم بوصفها رئيسة الجمعية المغربية لمساندة اليونسيف، والمرصد الوطني لحقوق الطفل، مصلحة الطفل العليا في صميم شواغلها، وقد ركزت كل جهودها لكي تجعل كل طفل مغربي يتمتع بكافة حقوقه.

وقد أشارت الأميرة للا مريم في معرض تنويهها بعقيلات رؤساء الدول الأفريقية، والأعمال التي تقوم بها اليونسيف دون كلل من أجل الطفلة في أفريقيا، إلى ما أولاه من اهتمام، والدها العظيم جلاله الملك الراحل الملك الحسن الثاني، الذي كان داعية لحقوق الطفل. وقد ترسم جلاله الملك محمد السادس خطى والده الملك الراحل، منذ تنويجه فجعل من قضية الطفل أولوية وطنية. وتعمل لجنة وطنية تضم كل الإمكانيات الوطنية المغربية (سواء التابعة للحكومة

بالطفلة“، إلى إضفاء الحيوية على أعمال مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية.

### ”تقييم حالة الطفلة في أفريقيا“

قدمت السيدة زليخة نصري، مستشارة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، جولة المائدة المستديرة التي تناول تقييم حالة الطفل في أفريقيا وتولت إدارة الحوار. وأبرزت السيدة نصري التزام صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم الثابت والدائم إزاء الطفل عامة والطفلة بصفة خاصة. وفي هذا الصدد أشارت إلى أنها، عندما ترأست الندوة الأولى لشمال أفريقيا بشأن موضوع الطفلة (الدار البيضاء، أيار/مايو ١٩٩١)، شددت على ضعف حالتها بصورة خاصة، ذلك الضعف المرتبط بالمواقف التمييزية ضدها.

وقد حظيت بالثناء الكبير صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم لتوليها رئاسة حملة غير مسبوقه لمكافحة الاستغلال المخزي للأطفال العاملين، وبصفة خاصة لحثها جميع القوى النشطة في البلد على المشاركة في النضال من أجل كفالة ظروف معيشية حسنة، وتنمية تليق بالطفلة التي تعامل كخادمة بصورة غير عادلة. وتدفع المناطق الريفية في سائر أنحاء أفريقيا الخادمت الشابات إلى المدن. وفتيات الريف الصغيرات هن الأكثر حرمانا من حقوقهن الأساسية بسبب الحالة الجغرافية والاقتصادية والثقافية التي يولدن وينشأن في ظلها.

### ما هي حالة الأمور اليوم؟

أشارت السيدة زليخة نصري إلى البيانات التي لا تزال لها دلالتها لسوء الحظ، والتي أدلى بها الراحل جيمس غرانت المدير العام السابق لليونيسيف، الذي قال إنه في أثناء فترة عمله تعلم فتیان شباب القراءة والكتابة أكثر من الفتيات الشابات في البلدان النامية واستقبلت مراكز الصحة

التحدي في العقد المقبل: وهو يتمثل في تعزيز حالة الطفلة الأفريقية.

وقد نوهت عقيلات رؤساء الدول الأفريقية البارزات في خطبهن بهذه المبادرة، التي يلتزم بها تماما. وأبرزت العقيلات الاهتمام الذي لا بد أن تستفيد منه الطفلة الأفريقية، فهي وديعة القيم في المستقبل، ومناخ التعليم.

وتجلى الحرص في الخطب المتميزة التي ألقىت على التأكيد على أن الإيمان المشترك بين جميع المشتركات يواجه صعوبات اجتماعية وتعليمية وثقافية واقتصادية بوجه خاص.

وطرحت العقيلات في مجال توضيحن للجهود التي تقوم بها حكومات كل منهن، السؤال الأساسي التالي: كيف يمكن التوفيق بين متطلبات موازين الاقتصاد الكلي التي تفرضها مختلف خطط التكيف الهيكلي، وما تسفر عنه من حالات عجز معروفة على مستوى القطاعات الاجتماعية الأساسية، وبين تخصيص الموارد بصورة أفضل لصالح البرامج الاجتماعية ولا سيما التي تستهدف الطفل؟

ولا تزال جميع العقيلات على قناعة بأن تعليم الطفلة هو تعليم للأمة برمتها، ولذا فمن الضروري تفضيل هذا البعد التعليمي: فهو يمثل شرطا لا غنى عنه لأي تغيير اجتماعي مستدام.

والتزمت العقيلات البارزات التزاما راسخا بتنظيم الدعوة والقيام بأعمال التوعية على أعلى مستوى، ولدى جميع المؤسسات، من أجل الطفلة، ومن خلال إيجاد تأثير يخلق الحوافز، على المستويات المالية. وبهذا فإنهن سيلتزممن بالنهوض بمسؤولياتهن المتعلقة ببقاء الطفل ونمائه ومشاركته بصفة عامة، والطفلة بصفة خاصة.

وأدى عقد جولتين من جولات المائدة المستديرة تتناولان على التوالي ”تقييم حالة الطفلة في أفريقيا“ و ”التفكير في إيجاد حلول وتدابير تنفذ من أجل النهوض

- تفضيل الآباء لتعليم الصبيان بسبب الفقر؛
- فقر الدم الذي تصاب به ٧٥ إلى ٩٥ في المائة من الفتيات بسبب الفقر المرتبط بالعادات، أو حتى بالمخظورات الغذائية؛
- العادات المتكررة والتمثيل الاجتماعي التمييزي؛
- الزواج المبكر، الذي يتم بالإكراه، والحمل الذي يعرض حياتها للخطر أحيانا كما يعترض دائما سبلها إلى التنمية البدنية والذهنية؛
- الانقطاع عن المدرسة الذي تسببه حالات الزواج المبكر الذي يتم بالإكراه، فضلا عن حالات الحمل؛
- الآثار والعقبات اللاحقة الناجمة عن ذلك (أي حالات الزواج بالإكراه) والتي لا يمكن إصلاحها وتفضي إلى التهميش؛
- فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب التي تؤثر في الفتيات بأكثر مما تؤثر في الفتيان، بسبب زيادة ضعفهن البيولوجي وصغر السن التي يتعرضن فيها لهذا الخطر؛
- الأعمال العنيفة الخطيرة التي تكون الفتيات بالتحديد ضحاياها: مثل تشويه الأعضاء الجنسية، والاعتصاب الجماعي أثناء الصراعات المسلحة، وهو ما تعتبره الأمم المتحدة اليوم جريمة ضد الإنسانية؛
- عمالة الأطفال والمسؤوليات المنزلية التي تنوء بها الطفلة، بالإضافة إلى تكرار انتقالها كخادمة منزلية؛
- وأخيرا، الاتجار بالأطفال بما في ذلك الطفلة مما يؤذن بتحويلها إلى البغاء بسرعة.
- من البنين ضعف عدد ما استقبلته من البنات من أجل تلقي العلاج. وأضاف كذلك أنه ليس مما يحتمل أن يرقن الحق في العمل وفي حماية الرفاه، والوضع القانوني، والحق في حيازة الملكية وحتى الحريات المدنية والسياسية للفرد بكر وموزوم وحيد.
- وقد قدمت مشتركات بارزات هن (السيدة أغنس أدو والسيدة عيساتا موموني - الخبيرتان الاستشاريتان، والسيدة مزارك الياس، ممثلة اليونيسيف في الأردن)، مداخلات لتصوير حالة الطفلة في العالم عامة وفي أفريقيا خاصة.
- وقد شددن على شباب القارة الأفريقية القديمة - مهد البشرية - حيث يتألف ٥٠ في المائة من سكانها في الوقت الحالي من الأطفال والمراهقين دون الثامنة عشر من العمر. ومع تجاوز الفروق بين البلدان لا تزال حالة الطفلة تتسم بمظاهر التمييز ضد كرامتها ونمائها. وبالرغم من التقدم الحرز، لا تزال الحالة أدنى من توقعات قارة تتطلع إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه جميع أطفالها.
- ومن بين هذه الالتزامات نشير إلى أن جميع البلدان الأفريقية تقريبا قامت بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل ومن ثم فهي تمثل رسميا للمبادئ التي تنظم عدم التمييز، وتحمي المصلحة العليا للطفل وحقه في البقاء والنماء، والحماية، والمشاركة.
- وفيما يلي الخصائص الرئيسية للشواغل المتعلقة بحالة الطفلة في أفريقيا:
- تفشي الفقر الذي يساعد على استمراره أن خدمة الدين تستهلك جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي؛
- أن الفقر الذي يؤثر في كل من الأشخاص والدول يولد عجزا في الهياكل الأساسية ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل المدرسية الأساسية؛

## ملاحظات بشأن الحلول والتدابير التي ستنفذ للنهوض بالطفلة في أفريقيا

قامت السيدة ربما صلاح المديرة الإقليمية لليونيسيف في غرب ووسط أفريقيا بإدارة مناقشات المائدة المستديرة التي تركزت على الحلول والتدابير التي ستنفذ للنهوض بالطفلة الأفريقية. وقد أسهمت السيد عائشة بلعربي، والسيدة تشنغا ماناشوكو في نجاح المناقشات بوصفهما رئيسيتين. وكانت الكلمات والمناقشات مثمرة للغاية بشأن التحليلات المتعلقة بحالة الطفلة والتي تم إيضاحها طوال ذلك اليوم. واقترحت حلول وتدابير وتوصيات عديدة للمشكلة المعقدة للغاية التي تمثلها الطفلة الأفريقية. وهي ترد في الفرع التالي:

### من أجل بيئة مواتية للنهوض بالطفلة

- لتهيئة بيئة تليق بالطفلة علينا أن نفعل ما يلي:
- وضع استراتيجية إنمائية عالمية يتم فيها إدراج القارة الأفريقية في الدينامية الجديدة للتنمية البشرية المستدامة، وهي دينامية يمكنها أن تليق توقعات الشعب وأن تجعل من تعزيز المرأة والطفلة أولوية رئيسية؛
- تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان، وهي شروط لا غنى عنها لتنمية وإعمال حقوق المرأة والطفل؛
- بناء السلام والمحافظة عليه من خلال تسوية الصراعات ومنعها، دون عنف، وهيئة الظروف السياسية والمؤسسية التي تدعو إلى التعايش، وعدم التعصب، والحوار وثقافة السلام؛
- إحياء الاقتراح الذي قدمه العاهل السابق، جلاله الملك الحسن الثاني، فيما يتعلق باعتماد "مشروع

وإلى جانب ذلك لا تزال مساهمة الفتاة والمرأة في الحياة العامة محدودة جدا على النقيض من دورهما الاقتصادي.

وموضوع الطفلة هو موضوع مستقبل أفريقيا نفسه. فأبي نوع من التراث نود أن نتركه لأفريقيا؟ علما بأن فتاة اليوم الصغيرة هي التي ستربي قادة الغد.

واتفقت جميع المشتركات على أن التعليم هو الأساس لتحسين حالة الطفلة. فلا شيء سوى التعليم يمكنها من القيام بما يلي:

- مراعاة خصوبتها بصورة أفضل؛
- المساهمة في خفض معدل وفيات الأطفال؛
- تولي مقاليد أمور حياتها ومقاليد حياة أسرتها بصورة أفضل.

ومن ناحية ثانية يجب أن يكون تعميم التعليم موازيا لتحسين النوعية.

وفيما يتعلق بالحالة المؤسفة للطفلة كما أوضحناها المشتركات في المؤتمر، فإنه يتعين النظر إليها في ضوء ومضات من الأمل. فتجدر الإشارة إلى أمور من بينها النجاح الذي حققته أفريقيا. والواقع أن الحشد القوي للحكومات الأفريقية والمنظمات غير الحكومية قد أسهما إسهاما كبيرا في إيلاء منزلة رفيعة لموضوع الطفلة في منهاج مؤتمر بيجين. وبصورة مماثلة من المقرر تناول موضوع الطفلة على أساس الأولوية في الوثيقة الختامية: "عالم يليق بالطفل" في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أثناء عقد الدورة غير العادية للأمم المتحدة بشأن الطفل. وفي هذا الصدد، من المقرر اعتبار مؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية بمثابة حدث تاريخي ينظر فيه إلى موضوع الطفلة باعتباره حجر الزاوية لحركة عالمية من أجل أفريقيا.

- إنشاء لجنة متابعة وتقييم توصيات مؤتمر القمة، مما يوفر الدعم للدعوة التي تقوم بها عقيلات رؤساء الدول الأفريقية. وبذا يشرعن في تسمية مسؤولات عن مشاكل الطفلة في بلدانهم يكفلن كتابة تقارير سنوية عن ذلك؛
  - تنظيم حملات كبيرة لترهيف الإحساس بحقوق الطفلة وحقوق المرأة، واستخدام القيم الثقافية الأفريقية في الوقت ذاته لزيادة شعبية مبادئ حقوق الطفل ومبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- تدابير محددة للنهوض بحقوق الطفلة**
- كفالة مواءمة النصوص التشريعية بما يتفق مع المبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل والواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - ضمان مساهمة الطفل ولا سيما الطفلة في جميع عمليات صنع القرارات المتصلة بحقوقهما؛
  - حشد المنظمات غير الحكومية لصالح الطفل ولا سيما الطفلة، من خلال إنشاء شراكة قوية مع السلطات العامة، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية؛
  - إشراك وسائط الإعلام الحديثة والقنوات التقليدية للاتصالات في التعبئة العامة لصالح الطفلة والمرأة وعرض صورة إيجابية عنهما؛
  - تيسير وصول المرأة إلى مراكز صنع القرارات من أجل تمكينها من الإسراع بتنفيذ الالتزامات المتعهد بها بصورة فعالة؛
  - توعية صانعي القرارات والسكان بالمواضيع المتعلقة بحقوق المرأة والطفل ولا سيما المتعلقة بحقوق الطفلة؛
- مارشال “ للتنمية العامة في أفريقيا والعمل لكفالة أخذ هذا الاقتراح في الاعتبار على النحو الواجب؛
  - العمل بقوة من أجل إلغاء الديون وتحويلها إلى استثمارات للقطاعات الاجتماعية؛
  - كفالة التعبئة الفعالة والمواد المالية المناسبة لجميع أنواع التنمية الاجتماعية؛
  - العمل على التنفيذ الفعال لفقرات الاتفاقيات المعتمدة: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
  - مراعاة البعد الجنساني في إعداد السياسات والبرامج الوطنية؛
  - اتخاذ تدابير متتالية لكفالة حقوق المرأة التي ترتبط ارتباطاً لا انفصام له بحقوق الطفل وحقوق الطفلة بوجه خاص؛
  - ترهيف إحساس صانعي القرارات والسكان بشأن حقوق الطفل ولا سيما حقوق الطفلة وحقوق المرأة؛
  - إنشاء مرصد وطنية لحقوق الطفل تشكل شبكة ومن ثم تيسر التنسيق وإعداد استراتيجية أفريقية لما فيه منفعة الطفل؛
  - تعزيز البحوث الموجهة لاتخاذ إجراءات بشأن الطفلة وحقوقها من أجل تغيير العقلية المتخلفة تغييراً إيجابياً؛
  - إنشاء مصارف بيانات وطنية، تكون بياناتها مصنفة من حيث نوع الجنس والعمر مما يمكن صانعي القرارات من إعداد وتصميم استراتيجيات من أجل الطفلة؛

- التأكيد من جعل التعليم في صدارة الأولويات وعلى أن يقوم الجميع (بما في ذلك السلطات العامة والمجتمع المدني والجماعات المحلية والمجتمع، وشركاء التنمية) بالعمل في جو من الشراكة فيما يتعلق بالجوانب السياسية والأسرية والمجتمعية والتعليمية لهذا الموضوع؛
- جعل حصول الأطفال على التعليم المدرسي أولوية أولى من خلال كفالة وجود مساواة على مستوى قيد الأطفال بالمدارس والمساواة بين الجنسين في جميع دورات التعليم والتدريب؛
- إدماج التعليم غير الرسمي بغية مكافحة الانقطاع عن الدراسة؛
- تشجيع النهوض بالتعليم في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة، وتنميته؛
- إعطاء صورة إيجابية عن الطفلة والمرأة في الكتب والبرامج المدرسية؛
- تدريب المعلمين والمعلمات ولا سيما في المناطق الريفية حيث يشكلون نموذجاً مهماً وقيماً للفتيات الصغيرات، فضلاً عن جميع من يتعاملون مع الفتيات مثل (المراكز الصحية والموظفون العاملون في مجال القانون وما إلى ذلك)؛
- توفير المواد التدريبية التي ستمكن المعلمين من القضاء على القيم المتعلقة بالتمييز الجنساني، السائدة في مدارسنا؛
- إعداد نُهج ابتكارية في مجال تعليم الفتيات تكون موجهة لتحقيق تكيف المدرسة بصورة أفضل مع بيئتها، ومن أجل الإصغاء بعناية إلى احتياجات الطفل وإشراك الآباء في النشاط المدرسي؛
- توعية الآباء والأمهات بقصد إتاحة التعليم على قدم المساواة لأطفالهم وذلك بإيلاء نفس القدر من الاهتمام للبنين والبنات؛
- كفالة حصول جميع الأطفال على الخدمات الصحية من خلال تعميم التحصين وإجراء الفحوص الطبية في الوقت المناسب، والوقاية الفعالة ضد بعض الأمراض والحصول على الرعاية الأساسية؛
- ضمان توفير التغذية المتوازنة للطفلة من خلال الاستثمار في مكافحة الفقر وكذلك في مكافحة المحظورات الغذائية، بغرض القضاء على سوء التغذية المرتبط بالأمراض وحالات الإعاقة؛
- حمل السلطات العامة على إيلاء اهتمام خاص للطفلة المعاقة وتوعية السكان بقصد مكافحة تهميشها؛
- تعزيز التنقيف الصحي في برامج المدارس بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية والصحة الإنجابية وحالات العدوى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، ولا سيما متلازمة نقص المناعة المكتسب؛
- العمل بصورة قانونية على كبح جماح نقل متلازمة نقص المناعة المكتسب دولياً؛
- مراعاة الاحتياجات الخاصة للمراهقات، عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية؛
- خلق الوظائف لحاملتي الشهادات من الشباب؛
- حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي، وذلك باعتماد تشريع وطني يحترم معايير العمل الدولية، وينص على فرض جزاءات تكفل التنفيذ الفعال لهذا التشريع؛

- العمل على أن يقوم المجتمع الدولي بتوفير حماية مستمرة للأطفال في مناطق الصراعات، موليا اهتماما خاصا لحالة الطفلة؛
  - وضع تشريع قوي يكفل حماية الطفلة من جميع أنواع العنف مثل سوء المعاملة، والزواج بالإكراه وفي وقت مبكر، والتحرش الجنسي، والإيذاء الجنسي مثل الولوج بالغللمان، وتشويه الأعضاء الجنسية؛
  - إعداد تشريع لحماية الطفلة ولا سيما خادمت المنازل في مواجهة إيذاءات رب العمل، والعمل على احترامها؛
  - مكافحة الاتجار بالأطفال، على الصعيد الدولي، وكذلك ضمان التنفيذ الفعال للتوصيات التي أعدت أثناء المؤتمرات الرئيسية التي عقدت بشأن هذا الموضوع، وضمن توفير الدعم المالي لإعادة ضحايا هذه التجارة إلى أوطانهم، وإدماجهم فيها.
- ولن يتسنى تنفيذ جميع هذه التدابير والتوصيات، كما أنها لن تسفر عن أثر إيجابي وعالمي، دون إضفاء الطابع الإنساني على العولمة، وسوف يجنبنا هذا زيادة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين البلدان.

## المرفق الثالث

[الأصل: بالعربية والفرنسية]

تقرير المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي للمالية: التحضير للقمة العالمية  
للطفل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١  
مراكش: ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١

- ١ - نظمت المملكة المغربية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة المؤتمر الوزاري العربي الأفريقي للمالية بمدينة مراكش خلال الفترة ما بين ٥ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ حول موضوع "الموارد والتمويل لخدمة قضية الطفل".
- ٢ - ويندرج هذا المؤتمر في إطار التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لقضية الطفل والتي ستعقد بنيويورك من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كما يأتي استجابة للأحكام الواردة في القرار رقم ٩٣/٥٤ الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ولا سيما الفقرة الخامسة عشرة منه التي "تدعو الحكومات والمنظمات ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، إلى القيام باستعراضات للتقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتشجع الأنشطة التحضيرية الوطنية والإقليمية والدولية الملائمة بهدف المساهمة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية وبناء شراكات للأطفال ومعهم".
- ٣ - وقد انعقد المؤتمر برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وتميز بحضور كل من فخامة رئيس جمهورية بور كينا فاسو، السيد بليز كامباوري، وفخامة رئيس جمهورية غينيا - بيساو، الدكتور كومبا يالا وفخامة رئيس جمهورية موريشيوس، السيد قسام أوتيم.
- ٤ - وقد شارك في هذا المؤتمر كل من: الجزائر، وأنغولا، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، وبنين، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والكاميرون، والإمارات العربية المتحدة، وغابون، وغامبيا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وغينيا الاستوائية، والعراق، وكينيا، والكويت، ولبنان، وليبيريا، ومالي، والمغرب، وموريتانيا، وعمان، وفلسطين، وقطر، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، والصومال، والسودان، وسوريا، وسوازيلند، وتشاد، وتونس، والكونغو، وكوت ديفوار، واليمن، ومصر، والنيجر، وموريشيوس.
- ٥ - وشاركت في أعمال هذا المؤتمر بصفة مراقب. كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج.
- ٦ - وشاركت كذلك في هذا المؤتمر كل من السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وممثلي الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية وهي منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية

- ١٠ - وقد شرع المشاركون في إعداد مجموعة من التوصيات العملية والاقتراحات الملموسة التي ترمي إلى إثراء الأفكار وإثارة النقاش البناء خلال مختلف الموائد المستديرة التي من المقرر عقدها إبان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة للطفولة، تحذوهم في ذلك الرغبة الصادقة للإسهام في السعي الحثيث نحو "إنشاء عالم يليق بكرامة الطفولة" تتوافر فيه ظروف السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار والتسامح والعدالة. كما أعربوا عن يقينهم بأن تحقيق الأهداف المرسومة للعقد القادم تظل مرهونة بوضع استراتيجية فعالة تتم عن روح التضامن والإرادة القوية والرغبة في التجديد في مجال تعبئة الموارد المالية الإضافية ولا سيما لصالح البلدان الأفريقية جنوب الصحراء.
- ١١ - لقد أضفت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على أعمال الجلسة الافتتاحية، وكذا الخطاب الافتتاحي القيم الذي ألقته صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للا مريم مزيدا من الأهمية على أعمال هذا المؤتمر.
- ١٢ - وإلى جانب تجديد المملكة المغربية لالتزاماتها الثابتة بالعمل جنبا إلى جنب مع البلدان العربية والأفريقية لتحسين وضعية الطفولة بهذه البلدان، أوضحت صاحبة السمو الملكي أن تعبئة الموارد المالية الإضافية لصالح قضية الطفل تقتضي من الحكومات التحلي بإرادة سياسية ثابتة مما من شأنه أن يحملها على إدماج تمويل البرامج والمشاريع المخصصة للطفولة في صميم سياسة تخطيط الميزانيات وتنفيذها.
- ١٣ - ينبغي العمل على إشراك كافة الأطراف المعنية في هذه الجهود بما في ذلك حكومات مختلف البلدان التي تربطها علاقات وثيقة بالدول العربية والأفريقية وكذا إشراك المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة والمؤسسات الإقليمية والجمعيات الوطنية والمحلية، وباختصار، جميع
- الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وصندوق النقد العربي والصندوق السعودي للتنمية وبرنامج الخليج العربي لدعم الأجهزة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة.
- ٧ - كما شارك القطاع الخاص والقطاع المصرفي المغربيان والجماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية مشاركة فعالة في أعمال هذا المؤتمر.
- ٨ - وقد ركز المؤتمر أعماله على تحديد الأولويات للنهوض بأوضاع الطفولة في أفريقيا والعالم العربي وللتفكير في إيجاد الوسائل، لا سيما المالية منها، الكفيلة بضمان التحقيق الكامل لمختلف الالتزامات لصالح حقوق الطفل في البقاء والتنمية والمشاركة والحماية وتعزيزها سعيا لتضافر الجهود، وذلك من أجل إضفاء صبغة ملموسة على مضمون الحركة العالمية للطفولة من خلال تعبئة الموارد الإضافية وتفعيل الآليات المحددة لتمويل أولويات الطفولة العربية والأفريقية.
- ٩ - وقد أمكن لهذا المؤتمر الذي يعد في الوقت ذاته امتدادا لمنتدى المجتمع المدني العربي الذي انعقد بالرباط ما بين ١٥ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، ومؤتمر قمة عقيلات رؤساء الدول الأفريقية - مراكش ٢٠-٢٢ نيسان/أبريل أن يجمع حول مائدة واحدة جميع الأطراف المعنية بوضعية الطفولة (الحكومات والجماعات المحلية والقطاع الخاص ووكالات منظومة الأمم المتحدة والجمعيات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية وغيرها...) للتفكير في اتخاذ التدابير التي من شأنها التخفيف من حدة حالة انعدام التكافؤ بين الالتزامات الطموحة الواردة في المواثيق القانونية المتعلقة بالطفولة وبينها وبين الندرة المتفاقمة في الموارد المالية المخصصة للوفاء بهذه الالتزامات.

وضع حد للجرائم التي تقتربها إسرائيل في حق الأطفال الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة.

١٩ - تركزت أعمال المؤتمر على النقاط الثلاث التالية:

- تقييم وضعية الطفولة في أفريقيا والعالم العربي وتحديد الأولويات ضمن سياسات النهوض بأوضاع الطفل بهذه الجهات؛
- التمويل والتدبير؛
- التمويل والشراكة.

٢٠ - فضلا عن ذلك اجتمعت لجنة لتبادل الأفكار تضم كافة المشاركين، وكذا منتدى المنظمات غير الحكومية وقد أمدت أعمال المؤتمر بالعديد من المقترحات والتوصيات.

٢١ - وقبل انعقاد مختلف الجلسات العامة للمؤتمر تلت السيدة كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لليونيسيف، نص كلمة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ذكرت من خلالها بأنه على الرغم من التقدم الذي تحقق في مجال حماية الطفولة فإن العديد من الأطفال لا يزالون محرومين من التعليم الأساسي والخدمات الصحية والتغذية السليمة. والواقع أن أكثر من عشرة ملايين من الأطفال يموتون سنويا جراء الأمراض التي بالإمكان تفاديها مثل الحصبة والزحار وغيرهما، وبالتالي فإن الالتزامات التي تتعهد بها الحكومات لتعزيز حقوق الطفل لا تؤخذ في الحسبان عند وضع الميزانيات الوطنية أو عند إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي.

**أولا - تقييم وضعية الطفولة في أفريقيا والعالم العربي وتحديد الأولويات في إطار النهوض بوضعية الطفولة في هذه المناطق**

٢٢ - بعد مرور عشر سنوات على انعقاد أول قمة عربية للطفل، والتي توجت بإقرار إعلان ومخطط عمل لصالح حق الطفل في البقاء والحماية والنمو، تحقق تقدم لا يستهان به في

مكونات المجتمع المدني وخاصة المنظمات غير الحكومية النشيطة في هذا المجال.

١٤ - ثم خلصت صاحبة السمو الملكي إلى القول إنه إذا كانت الديمقراطية قد أصبحت معيارا ينم عن جودة العلاقات القائمة على الصعيد الوطني والدولي فإن الدفاع عن قضية الطفل يظل مقياسا أكثر دلالة على الروح الإنسانية.

١٥ - وألقى كل من رئيس جمهورية بوركينا فاسو وجمهورية موريشيوس وجمهورية غينيا - بيساو كلمات قيمة خلال الجلسة الافتتاحية أشادوا فيها بالجهود التي يبذلها المغرب لصالح أضعف الفئات الاجتماعية، بمن فيهم الأطفال، منوهين كذلك بالمبادرات المتعددة التي اتخذتها المملكة المغربية لتوفير أحسن الظروف للتخصير للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المخصصة للطفولة.

١٦ - وأشار فخامة السيد بليز كامباوري، رئيس جمهورية بوركينا فاسو من جهته، إلى أن التقدم الهام الذي تحقق على مستوى البلدان النامية منذ القمة العالمية الأولى للطفل لم يكن في مستوى تطلعات البلدان العربية والأفريقية.

١٧ - وأشار السيد قسام أوتيم، رئيس جمهورية موريشيوس، من خلال التجربة الناجحة لبلاده إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية للغاية للاستثمار في مجال الطفولة ودعا المجتمع الدولي إلى مواصلة أعماله في مواكبة الجهود المستمرة للبلدان التي حققت تقدما في هذا الميدان، وذلك لضمان استمرار المكاسب التي تحققت في هذا الصدد.

١٨ - ودعا فخامة السيد كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، الدول الأفريقية إلى نبذ العنف والصراعات المسلحة وسلوك طريق الحوار والتسامح. وفي معرض حديثه عن وضعية الأطفال في فلسطين، حث المجتمع الدولي على

- أفريقيا والشرق الأوسط وخاصة فيما يتعلق بالتحصين - كما تحقق نجاح ملموس في مجال مكافحة شلل الأطفال - وتشجيع الرضاعة الطبيعية ومكافحة الأمراض المرتبطة بالزحار ومكافحة سوء التغذية والأمراض الناجمة عن نقص الفيتامينات، مما أدى إلى تقليص نسبة الوفيات عند الأطفال دون سن الخامسة في العالم العربي وأفريقيا بصورة ملموسة. وقد أحرز خلال عقد التسعينات تقدم كبير في مجال التعليم الأساسي وخاصة لصالح الفتيات مما أدى إلى تخفيض نسبة الأمية.
- ٢٣ - وبالرغم من التقدم الحاصل خلال العقد الأخير ما زالت هنالك عدة عراقيل تحول دون تحقيق الأهداف التي رسمتها القمة العالمية الأولى للطفل، بل ثمة تراجع في المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالطفولة في عدة بلدان أفريقية وعربية. وهي عراقيل ناجمة، ضمن عوامل أخرى، عن تفاقم الصراعات المسلحة والفقر المتفشي وعبء الدين الخارجي وصعوبات ولوج أسواق البلدان المتقدمة والانخفاض الملموس في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية - التي تبلغ ٠,٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تظل دون الهدف الذي حددته الأمم المتحدة منذ ما يربو على ثلاثين سنة والبالغ ٠,٧ في المائة - وكذا للتدني المتواصل في قيمة المبادلات التجارية لبعض المواد الأولية وقصور الالتزام السياسي والآثار المترتبة عن النمو الديمغرافي السريع والنمو الاقتصادي البطيء.
- ٢٤ - أما القطاعات الأكثر تأخراً فتتعلق خاصة بالاستفادة من الخدمات الصحية والتغذية السليمة والتعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال ومحاربة الملاريا وظهور أمراض جديدة مثل تفشي متلازمة نقص المناعة المكتسب والعنف ضد الأطفال وأشكال التمييز ضد المرأة والطفلة الصغيرة والآثار المرتبطة بالصراعات المسلحة وبالأطفال النازحين داخل بلدانهم وبالأطفال اللاجئين والاستغلال الجنسي للأطفال
- واستخدامهم في شبكات الدعارة والمشاهد الخليعة والاتجار في المخدرات وكذا هجرة القصر السرية.
- ٢٥ - وهكذا فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يصيب مزيداً من الضحايا في أفريقيا أكثر من أي مرض آخر، حيث أن ١٥ مليون شخص توفوا بسبب هذا الداء في القارة الأفريقية منذ بداية الثمانينات. ويشكل الأطفال الأفريقيون السواد الأعظم من بين ١٠,٤ مليون من الأطفال دون سن الخامسة عشرة الذين تيمموا جراء هذا المرض مما أدى إلى تقليص معدل الحياة إلى أربعين سنة في بعض البلدان الأفريقية. ويتضح من مجمل الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الصدد أن الجهل المتفشي في أوساط الشباب وانعدام التربية الجنسية يشكلان السبب الرئيسي لانتشار هذا المرض.
- ٢٦ - وفي مجال التحصين يلاحظ وجود تفاوت في النتائج المحرزة في هذا الشأن، حيث تبلغ نسبة المعدل الإقليمي لتحصين الأطفال دون سن الخامسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٨٤ في المائة في حين تناهز هذه النسبة ٤٨ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، بينما لا يزال خمسة عشر بلداً دون هذه النسبة. وتبلغ نسبة الوفيات عند الأطفال دون سن الخامسة ١٧٣ في الألف في أفريقيا جنوب الصحراء و ٦٣ في الألف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ٢٧ - أما فيما يتعلق بالتغذية السليمة ومكافحة الأمراض الناجمة عن سوء التغذية فيبلغ المعدل الإقليمي للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من بطء النمو ٤٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء و ٢٥ في المائة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويزداد هذا الوضع حدة فيما يخص النقص في اليود وفيتامين ألف.
- ٢٨ - ويؤدي سوء التغذية ونقص التغذية إلى عواقب وخيمة على النمو الذهني للطفل وتحصيله الدراسي.

٢٩ - وبخصوص التعليم فإن العديد من الأطفال محرومون من هذا الحق الأساسي، ولا سيما الفتيات الصغيرات والأطفال الذين يعيشون في وضعية صعبة. وهكذا يلاحظ أن المعدل الصافي لانتظام الفتيات في المدارس في المرحلة الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ ٥١ في المائة مقابل ٥٩ في المائة بالنسبة للأطفال. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يبلغ هذا المعدل على التوالي ٧٧ و ٨٥ في المائة. كما أن الاستفادة من التعليم الأساسي الشامل والجيد ما زالت تصادفها عراقيل مما يستدعي وضعها ضمن القضايا الملحة على الصعيد الوطني.

٣٤ - ووجهت المشاركات نداء عاجلا من أجل رفع الحظر المفروض على الشعب العراقي والذي أسفر بالدرجة الأولى عن تفاقم سوء التغذية بشكل خطير يعاني منه أطفال العراق، وكذا عن العديد من الأمراض التي تؤدي إلى آلاف الوفيات من الأطفال.

٣٥ - فضلا عن الشواغل التي يتعذر حصرها في إطار هذا المؤتمر فإنه يبدو من اللازم تحديد الأولويات التي على ضوءها يمكن تحقيق الرؤية الجديدة التي ينبغي أن توجه المجتمع الدولي تجاه عالم يليق بالطفل، خاصة في أفريقيا والعالم العربي.

٣٦ - يمكن إنجاز هذه الأولويات على النحو التالي:

- التعبئة العامة لكافة الجهات الفاعلة من أجل مكافحة انتشار داء نقص المناعة البشرية وذلك من خلال إشراك الأطفال ولا سيما المراهقين منهم في وضع التصور الخاص ببرامج الوقاية والتوعية والدعوة التي تعنى بالدفاع عن قضايا الطفولة، التي تظل بدون منازع، السبيل الأنجع للوقاية من هذا الداء؛
- اعتماد نهج متكامل من أجل ضمان أفضل ظروف العيش للطفولة المبكرة بما في ذلك - من ضمن أمور أخرى - تعميم التحصين ضد الأمراض التي تصيب الأطفال والفتيان، وتحسين شروط التغذية وتشجيع الدعم المالي المتكامل لتغطية أمراض الأطفال؛
- تعميم التعليم الأساسي الجيد ولا سيما لصالح الطفلة؛
- توفير حماية أفضل للأطفال الذين يعيشون في وضعية صعبة، خاصة منهم الذين يقعون تحت طائلة القانون (وضع نظام قضائي للأحداث)، وأطفال الشوارع

٣٠ - ولا يزال الأطفال يتعرضون لشتى أشكال العنف حيث يتم تجنيدهم بالقوة في الصراعات المسلحة - وقد شهدت أفريقيا أكثر من ثلاثين حربا منذ سنة ١٩٧٠، وهم يقعون ضحية للألغام المضادة للأفراد المنتشرة في أفريقيا والتي يفوق عددها ٤٤ مليون لغم، فضلا عن الألغام التي تعود إلى الحرب العالمية الثانية، وأشكال أخرى من العنف.

٣١ - وفي السياق نفسه فإن الآثار الناجمة عن نزوح السكان جراء الصراعات يسفر حتما عن انفصال الأطفال عن أسرهم، الأمر الذي يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد على يد الميليشيات المسلحة.

٣٢ - فضلا عن ذلك، نددت المشاركات بشدة بالقمع الوحشي للإنساني الذي تمارسه إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين. وطالبن المجتمع الدولي بأن يندد باستعمال إسرائيل القوة المسلحة في حرق للاتفاقيات الإنسانية التي تحمي السكان المدنيين داخل الأراضي المحتلة.

٣٣ - إن الحرب التي تشنها إسرائيل على المدنيين الفلسطينيين والجرائم التي تقتربها في حق الأطفال خاصة تنم عن مدى استهتار هذا الكيان بحق الأطفال في الحياة وتشكل

والأطفال العاملين والأطفال اللاجئين والأطفال ضحايا الصراعات المسلحة والعقوبات الاقتصادية والأطفال المعاقين والأطفال ضحايا سوء المعاملة والتمييز، وما إلى ذلك.

٤٣ - ويتضح من أعمال المؤتمر أنه علاوة على تزايد الموارد فإن السياسات المتبعة لصالح الطفولة ينبغي أن تستفيد من الاستخدام الأمثل للموارد الموجودة.

### ثانياً - التمويل والتدبير

- ٣٧ - إن تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل لا يشكل فقط ضرورة أخلاقية بل أيضا استثمارا له انعكاسات اقتصادية إيجابية ذات أثر أكيد على التنمية البشرية المستدامة.
- ٣٨ - ويتطلب التدبير السليم إقامة ديمقراطية تحرص على تعزيز حقوق الإنسان وتقوية العدل باعتباره أداة لتوطيد التماسك الاجتماعي والإنصاف.
- ٣٩ - وإدراكا منهن للوضعية الهشة للأطفال العرب والأفريقيين فإن المشاركات في المؤتمر يقررن بضرورة تحقيق تقدم ملموس من أجل تعبئة الموارد الإضافية للنهوض بأوضاع الطفل والاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة (التدبير).
- ٤٠ - كما لاحظت المشاركات أن الميزانيات الوطنية تشكل المصدر الرئيسي والدائم لتمويل السياسات المخصصة للطفولة لا سيما أن المعونة الخارجية لا تمثل سوى ٢ إلى ٨ في المائة من نفقات الميزانية المرصودة للقطاعات الاجتماعية.
- ٤١ - علاوة على ذلك أثبتت المشاركات أن عرض الميزانيات الوطنية لا يتيح تكوين فكرة دقيقة عن الميزانيات المخصصة للطفولة وتطورها. إلا أن هناك إجماعا حول زيادة تعزيز الميزانيات المخصصة للطفولة.
- ٤٢ - كما اعتبرن أن الإجراءات المؤسساتية للدفاع عن مصالح الأطفال غالبا ما تكون ضعيفة، وتنفذ كل وكالة أو
- ٤٤ - أشارت المشاركات إلى ما يلي:
- أهمية رصد الموارد للمراحل الهامة من أطوار الحياة، لا سيما خلال مرحلة الحمل والطفولة؛
  - ضرورة تركيز الأعمال لصالح الطفولة على الصعيد المحلي؛
  - أهمية اللامركزية وعدم تجميع المرافق العمومية، ولن يتيح هذا فحسب المساهمة في تحقيق أكبر فعالية للنفقات العامة، بل يعمل أيضا على توفير إمكانات هائلة من المبادرات المحددة للفئات الأساسية وذلك لتحقيق أفضل الخدمات وتيسيرها للمستفيدين؛
  - أهمية اعتماد نهج تشاركي للمجتمع المدني لما له من مزايا كبيرة من حيث الفعالية والشفافية وتقدير الأثر الفعلي للنفقات المخصصة للطفولة.

### ثالثاً - التمويل والشراكة

- ٤٥ - في عصر العولمة هذا الذي يتسم بركود الموارد العامة المخصصة للتنمية تعتبر المشاركات أن المخاطر المتصلة بتمويل قضية الطفل لا تتطلب فحسب ترشيد الميزانيات الوطنية وتحقيق أفضل النتائج، بل أيضا تعبئة الموارد الإضافية للتمويل لدى جميع الجهات الاقتصادية الفاعلة وخاصة عبر تشجيع الأعمال اللامركزية التي تعطي قيمة للموارد والكفاءات المحلية.

تحسين تكييف المشاريع مع الاحتياجات المحلية والتي يبدأ تنفيذها استجابة لاحتياجات محلية محددة، وتتطلب مجهودا منظما محدد الأهداف. ومن هنا تأتي ضرورة إنشاء مركز إقليمي للبحوث بالنسبة للعالم العربي والأفريقي يكون مرتبطا بشبكة للوحدات المحلية للبحث؛

ضرورة ضمان أفضل تنسيق بين مختلف الوكالات المتفرعة عن منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المنبثقة عن بريتون وودز، وكذا ضرورة الإسراع في اختيار المشاريع وتنفيذها.

#### رابعا - الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها المؤتمر

٤٨ - تركّزت توصيات واستنتاجات المؤتمر حول النقاط الرئيسية التالية:

٤٩-١ - إعطاء مزيد من الأولوية للطفولة ضمن الميزانيات الوطنية

(أ) إنشاء لجنة وطنية للطفولة تكون خيارا قابلا للاستمرار وتشكل مجموعة ضغط فعالة وناجعة للدفاع عن المصالح العليا للطفل ضمن عملية إعداد الميزانية تضم هذه اللجنة ممثلين عن الحكومة وبرلمانيين يمثلون مختلف الأحزاب السياسية أعضاء المجتمع المدني والمعاهد الأكاديمية والقطاع الخاص والأطفال أنفسهم واليونيسيف،

ولمراعاة خصوصية كل بلد فإن صلاحيات هذه اللجنة قد تتمثل فيما يلي:

- تقديم الاستشارة للسلطات العامة في مجال إعادة رصد الحسابات والميزانيات المخصصة للطفولة مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الطفل والتوصيات الدولية الصادرة في هذا الشأن؛

٤٦ - ينبغي البحث عن موارد جديدة لتمويل قضية الطفل لدى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية كما ينبغي مساندة العمل العام لصالح الطفولة الذي تقوم به أطراف فاعلة لا مركزية في مجال التنمية، يمكنها الاستفادة من موارد الميزانية العامة وفق شروط معينة.

٤٧ - إن التجارب التي خاضتها كل من الجهات الاقتصادية الفاعلة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية أبانت عما يلي من خلال مناقشات غنية ومتنوعة.

تشابه في التشخيص والنهج التي تقدم حلولاً للمشاكل المتعلقة بالطفل؛

أهمية مراعاة القواعد الأخلاقية المرتبطة بالشفافية في كل الأعمال التي تكون لصالح قضية الطفل وتحظى بموافقة إجماعية؛

اعتماد وتطبيق معايير وقواعد معينة للإدارة من شأنها أن تعزز المقدرة الفنية اللازمة لتحقيق فعالية كل الأعمال التي تعنى بشؤون الطفل؛

ضرورة خلق إرادة سياسية قوية وتبني خيارات واضحة لدعم المشاركة المجتمعية الحقيقية التي تقوم على سياسة عدم التجميع واللامركزية مع إعطاء دور رئيسي للمجتمع المحلي؛

تشجيع استراتيجية "إنجاز العمل" على الصعيد المحلي حرصا على الاستمرارية والمصداقية؛

أهمية وفعالية الجهود المبذولة لابتكار إجراءات لصالح الطفولة مثل مبادرة العمداء المدافعين عن حقوق الطفل والبرلمانيين والمنظمات الاجتماعية المهنية ومؤسسات القروض الصغيرة كما أبانت عن ذلك التجارب في هذا الشأن؛

- إنجاز دراسات حول انعكاسات قرارات الميزانية المتعلقة بالاستثمارات في مجال الطفولة وكذا التقييم الدوري للسياسات التي توضع لصالح الطفولة؛
- (ب) استنباط وإعداد أدوات لتقييم أثر السياسات الحكومية على قضية الطفل بما في ذلك القيام بمراقبة إحصائية؛
- العمل على زيادة التناسق والكفاءة في تدبير الأموال الإضافية الناجمة عن الأعمال الطوعية، ومبادرات القطاع الخاص والجهات الاقتصادية الفاعلة؛
- (ج) إعداد حسابات وطنية للطفولة لتقييم الجهود المالي المبذول لصالح الطفل وكذا الإنجازات والتدابير المتخذة لإعطاء مضمون واقعي لحقوق الطفل وحاجاته.
- إعداد تقرير دوري حول التقدم الحاصل في المجالات المتعلقة بشؤون الطفل وتقديمه إلى السلطة التشريعية والجمهور؛
- ٤٩-٣- نحو شراكة بين السلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية من أجل تعبئة الموارد المالية واستخدامها
- (أ) ضمان تكامل النهج والبرامج المتعلقة بالطفل وتشجيع الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تنمية الموارد لتمويل البرامج المخصصة للطفل؛
- (ب) تشجيع الشراكة اللامركزية، مع إعطاء دور أهم للمجتمعات المحلية وتدريب شؤون الطفل عن قرب مع التقيد بالجهود العامة القائمة على اللامركزية؛
- (ج) إشراك جميع الجهات الفاعلة في تعبئة الموارد الواجب استثمارها في مجال الطفولة مع ضرورة البحث عن وسائل تكميلية لدى المتبرعين الوطنيين والدوليين بقصد توفير التمويل المباشر لأنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛
- (د) تفويض مهمة إعداد وتنفيذ بعض المشروعات المتعلقة بالطفولة إلى الأطراف التي لها علاقة مباشرة بأرض الواقع؛
- (هـ) إغناء الإطار المؤسسي للمنظمات غير الحكومية بغية تعزيز دورها وتشجيعها على مساندة عمل القطاع العام لصالح الطفولة وذلك من خلال أربع وسائل:
- اقتراح رصد الأموال للمشروعات التي تحظى بالأولوية لصالح الطفل مع تتبع الانعكاسات الناجمة عنها.
- وإلى جانب هذه الصلاحيات، يمكن للجنة أن تقوم بدور لا يستهان به باعتبارها المحرك لنهج تشاركي وطوعي للمجتمع، سواء على مستوى القرار أم على صعيد المقترحات.
- (ب) القيام بتحليل صائب للنفقات من خلال منظور شامل ونهج واف لقضية الطفل؛
- (ج) إعطاء المزيد من الاهتمام ضمن الميزانيات الوطنية، لحماية الطفل ومشاركته ورد الاعتبار إليه؛
- (د) إيلاء أهمية قصوى للتعليم الأساسي الجيد ضمن الميزانيات الوطنية لا سيما فيما يخص التعليم الذي يسبق المرحلة المدرسية.
- ٤٩-٢- استخدام الموارد المتوفرة بكل فعالية وشفافية
- (أ) اتخاذ تدابير مؤسسية تهدف إلى تحديد جدول زمني للأعمال لصالح الطفل وتوفير الشروط لجعلها فعالة على أساس المشاركة وتحسين عائد الموارد المخصصة للبرامج المتعلقة بقضية الطفل؛

الإجراءات المتخذة لصالح الطفل، بل أيضا لزيادة اهتمام مصادر التمويل الخاصة. وفي هذا الصدد فإن المجتمعات المحلية باعتبارها كيانات ممثلة للسكان مدعوة للقيام بدور رئيسي في تحسين ظروف العيش للطفل. ويجب على تلك المجتمعات أن تعمل على ترهيف إحساس الممثلين المنتخبين وإمدادهم بالمعلومات والصلاحيات اللازمة لتمكينهم من إدراك وضعية الأطفال في تلك المجتمعات والمساهمة في تطبيق الإجراءات التشريعية المتعلقة بالطفولة وإعداد وتطبيق مخططات التنمية المجتمعية القائمة على المشاركة لصالح الطفل؛

(ط) إنشاء مرصد عربي أفريقي لحقوق الطفل وفقا لتوصيات مؤتمر عقيلات الرؤساء الأفارقة (مراكش من ٢٠-٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١). وسيقوم هذا المرصد بالاشتراك مع اليونسيف بإدارة صندوق التضامن من أجل أفريقيا الذي من المتوقع أن يجذب أموالا تكميلية من الدول الصناعية أيضا، إلى جانب إجراء البحوث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية بشأن الطفل؛

(ي) تنمية الشراكة بين المجتمعات من أجل خلق موارد إضافية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية؛

(ك) تشجيع القروض الصغيرة باعتبارها أداة لتمويل الأنشطة المربحة لصالح المرأة على وجه الخصوص.

٤٩-٤ - تنشيط التعاون بين دول الجنوب والتعاون  
الثلاثي

(أ) تشجيع التعاون بين دول الجنوب وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال حماية الطفولة ودعوة البلدان القادرة على ذلك لمساعدة البلدان الفقيرة في أفريقيا والعالم العربي قصد تمكينها من تلبية احتياجاتها الهائلة؛

(ب) دعوة المنظمات الدولية والإقليمية والبلدان المتقدمة المانحة إلى تعزيز التعاون الثلاثي من خلال تخصيص

◀ تحديد واعتماد مواصفات لقواعد العمل لهذه الجمعيات (القواعد الاحترازية للتدبير، التصديق على الحسابات وتدقيق الكفاءات والأداء)؛

◀ وضع نظام أساسي للعاملين الاجتماعيين والبحث عن الحلول المستدامة للتكفل بأجورهن؛

◀ إقامة شبكات للمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان الطفولة التي ستقوم بدور حفاز، ولتقديم الاقتراحات؛

◀ تشجيع صيغ تمويل جديدة للمنظمات غير الحكومية من طرف المنظمات الدولية والمالية والإقليمية والمتبرعين من مؤسسات وجهات خاصة؛

◀ تعزيز قدراتها على تحديد الأهداف وبرمجة الأنشطة وتدبير المشروعات والقيام بالتتبع والتقييم.

(و) تشجيع القطاع الخاص والمصارف والمقاولات في إطار طوعي وحر من أجل إبرام اتفاقيات إطارية على مستوى جمعياتها التمثيلية مع المنظمات غير الحكومية المعروفة بمساهمتها في تحسين ظروف العيش للطفل. وهذه الاتفاقية الإطارية ستكون بمثابة نموذج للاتفاقيات الخاصة التي قد يتم إبرامها بين المقاولات وجمعيات حماية الطفولة. وبهذه الكيفية فإن الأعمال التي يتم القيام بها لصالح الطفل ستندرج في إطار الاستمرارية عوضا عن الأعمال العشوائية والمتفرقة؛

(ز) إشراك الأسواق المالية في إطار توسيع المصادر الخصوصية للتمويل وذلك بخلق صندوق للأخلاقيات أو صندوق للتدبير الجماعي تساهم فيه فئات واسعة من المستثمرين؛

(ح) إشراك المجموعات المستهدفة وتحويلها المسؤوليات اللازمة كضمان إضافي، لا فقط من أجل فعالية

(ز) إن وضع نظام تجاري متعدد الأطراف سليم ومنصف وأكثر انفتاحاً تجاه منتجات وخدمات البلدان النامية من شأنه أن يخلق موارد إضافية تقدر بما قيمته ١٠٠ مليار دولار سنوياً، وهي موارد ستسخر لتمويل الأهداف الإنمائية ولا سيما ما يتعلق منها بأولويات الطفولة؛

(ح) ويتعين على البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية تشجيع القروض الميسرة لصالح البلدان النامية والمخصصة للخدمات الاجتماعية؛

(ط) يتعين على البلدان الدائنة أن تشرع في تحويل قسم من ديونها المستحقة إلى استثمارات في القطاعات الاجتماعية في البلدان النامية؛

(ي) تعزيز عملية التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وبين المؤسسات المالية الدولية مع مراعاة الخصوصيات الوطنية والإقليمية عند وضع وتنفيذ مختلف البرامج والمشروعات الموجهة لخدمة الطفولة؛

(ك) مراعاة الاستنتاجات التي تمخض عنها اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مع مؤسسات بريتون وودز وكذا النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر الدولي المقبل حول تمويل المشروعات الإنمائية.

وتميزت الجلسة الختامية بكلمة ألقتهها صاحبة السمو الملكي الأميرة لالا مريم وذكرت فيها أن التوصيات والاقتراحات التي اتفق عليها المشاركون في هذا المؤتمر سيكون لها صدى إيجابي على أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر المقبل، مؤكدة أنه يتعين على المشاركين ألا يدخروا جهداً في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه لصالح الطفل لمحاربة كل الظواهر السلبية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية بالنسبة للطفل في كثير من البلدان العربية والأفريقية.

الموارد الإضافية للمساعدة على تحديد الاحتياجات والإمكانات اللازمة لتبليتها؛

(ج) تشجيع التضامن العربي الأفريقي وزيادة فاعليته؛

(د) العمل على إنشاء شبكات عربية أفريقية إقليمية للدوائر الفاعلة النشطة في مجال الطفولة.

٤٩-٥- تشجيع قيام تعاون دولي أشد حيوية:

(أ) يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بتعهداتها التي أكدتها مرارا وتكرارا والقاضية بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وضمان تخصيص نسبة ٢٠ في المائة من هذه الموارد للخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ب) يتعين على البلدان النامية أن تقوم، في إطار مبادرة ٢٠/٢٠، بتخصيص نسبة ٢٠ في المائة من موارد ميزانيتها للخدمات الاجتماعية الأساسية؛

(ج) يتعين على المجتمع الدولي التفكير مليا في وضع نهج مماثل لمبادرة ٢٠/٢٠ بشأن قضايا الطفولة بالتحديد؛

(د) يتعين على المجتمع الدولي تقوية آلياته الموجهة لإيجاد الحلول السلمية للصراعات على نحو يجعل البلدان التي تتخلص من المشاكل الأمنية تعمد إلى تخفيض نفقاتها العسكرية وتخصيص الموارد المستخلصة للقطاعات الاجتماعية؛

(هـ) يتعين تيسير شروط الأهلية للمبادرة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك من أجل تمكين جميع البلدان المعنية من الاستفادة منها، لا سيما أقل البلدان نمواً؛

(و) يتعين على الدول المدنية أن تلغى كلية الديون العامة المستحقة لها على أقل البلدان نمواً؛

وأعربت صاحبة السمو الملكي الأميرة عن استياء المملكة المغربية ويشاطرها ذلك الشعور كل المشاركات في هذا المؤتمر والمجتمع الدولي بأكمله، تجاه الوضعية المأساوية للأطفال في فلسطين الذين يتعرضون لعدوان منهجي من قبل الآلة الحربية لإسرائيل التي تنتهك كل المعاهدات الدولية المعترف بها.

وأعربت عن الأمل في أن يتم رفع الحصار في أقرب وقت ممكن عن أطفال العراق الذين يعانون من تداعيات هذا الحصار.

وفي نهاية المطاف اختتمت صاحبة السمو الملكي للا مريم كلمتها بإبلاغ المشاركات شكر وتحيات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وصاحب السمو الملكي مولاي رشيد، رئيس اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة للطفل.

## المرفق الرابع

[الأصل: بالعربية]

### إعلان الرباط

بالإضافة إلى التنسيق والشراكة فيما بينها على المستويين الإقليمي أو الدولي؛

ومن منطلق الإيمان بأن مستقبل الأطفال رهين بتحقيق آمالهم في العيش في عالم جدير بهم يفسح رحابه لآرائهم وطاقتهم، وقوة وثناء عزائمهم كمواطنين أصحاب حق وأصحاب كلمة، مما يستلزم مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية؛

وحيث أن بقاء الطفل وثناءه كمسعى إنساني أخلاقي وكواجب ومسؤولية، تقع على كل الأطراف مجتمعة مما يقتضي تعزيز الشراكات، وإقامة علاقات عبر وطنية بين المنظمات غير الحكومية، واستخدام كل الموارد البشرية والثروات المالية ومخصصات الأرباح لتعزيز السياسات الاقتصادية الخاصة ببرامج الطفل في شتى المجالات وذلك للتقليص في الفوارق والحد من آفات الفقر، وصولاً إلى نظام عالمي جديد لصالح الطفولة بدلا من نظام عالمي يعمق مآسي الطفل ويستعجل فناءه.

وإن المنظمات غير الحكومية ومكونات المجتمع المدني العربي والإقليمي المجتمعة بالرباط ما بين ١٥ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بدعوة من المجلس العربي للطفولة والتنمية والمعهد العربي لحقوق الإنسان والمرصد الوطني لحقوق الطفل بالمغرب ومنظمة اليونيسيف تؤكد ما يلي:

◀ لقد اجتمعت دول العالم قبل أكثر من عقد، في مؤتمر قمة من أجل الطفل واتفقت على إعلان وخطة عمل لبقاء الطفل وثناءه وثناءه؛

◀ ولما كانت الدول العربية قد التزمت ضمن المجموعة الدولية على هذه الوثيقة وتعهدت إعمالها وتفعيل قيمها من أجل خلق شروط أفضل ضمانا لحاضر الطفل ومستقبله؛

◀ ولما كانت اتفاقية حقوق الطفل تتوخى حماية الطفل في مجالات الصحة والتعليم، وتحقيق شروط رعايته وسط أسرته في بيئة من الرفاه والاستقرار، بعيدا عن كل تعصب أو كراهية وفي أجواء تقيه من ويلات العنف أو القتل أو الحروب؛

◀ ولما كان التزام الحكومات في المنطقة العربية يضع على عاتقها مسؤولية اتخاذ المبادرات والخطوات الضرورية التي تسهل تطبيق روح الاتفاقية واعتماد مناهج فعالة لتغيير واقع الطفولة وإتاحة كل الفرص لهم لعيشوا في عالم يليق بهم حال من التمييز؛

◀ واعتبارا للأهمية المتمثلة في دور منظمات المجتمع المدني من حيث التفكير والتدبير والمتابعة لما له علاقة بإعمال روح الاتفاقية، أو من حيث التنبيه أو الاقتراح أو الضغط على القيادات السياسية والحكومات والقطاع الخاص والبرلمانات من أجل اعتماد استراتيجيات للنهوض بأوضاع الطفل، وتطوير المناهج وسن التشريعات تحقيقا لذلك

فلسطين والعراق والسودان وليبيا والصومال  
والجولان المحتل وغيرها.

الرباط ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١

• أنها ستعمل بتنسيق وشراكة في ما بينها على  
توظيف جهوداتها وخبراتها وكل إمكاناتها من أجل  
المصالح العليا للطفولة عبر العالم والطفل في العالم  
العربي على وجه الخصوص حرصا على تفعيل قيم  
اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل كحد أدنى  
تتوافق عليه إرادتنا مع إرادة المجتمع الدولي؛

• أنها ستسعى لدى كل المنظمات الإقليمية والدولية،  
ولدى الدول والحكومات والقادة عبر العالم لدعوتهما  
للاللتزام الدقيق بالاتفاقية وصياغة السياسات  
الاقتصادية والتنموية من أجل الطفل وحياته،  
لسلامته وكرامته بكامل المساواة وفي مأمّن من  
الحروب والحصار والأمراض والآفات؛

• أنها وباقتناع راسخ ستضع شرط مساهمة الأطفال  
ومشاركتهم من أجل تحقيق أهدافها إذ لا سبيل لبناء  
مستقبلهم إلا بهم ومعهم؛

• أنها لن تتوانى في حث الحكومات العربية لكي تنهض  
بواجب صيانة وضمن حقوق الأطفال واليافعين  
والشباب، وتوفير كل الإمكانيات والآليات لتأهيلهم  
والاستجابة لحاجياتهم والقيام من أجل ذلك بواجب  
مواثمة التشريعات الوطنية مع روح ومضامين  
الاتفاقية الأممية والمصادقة على كافة الاتفاقيات  
المتعلقة بحقوق الإنسان، ورفع التحفظات مع تعزيز  
نطاق الحريات الأساسية واحترام الرأي والرأي  
الآخر في نمط حياة ديمقراطية وفي ظل دولة الحق  
والقانون.

• تجدد التزامها للعمل من أجل رفع الحصار والمقاطعة،  
والدعوة لإيقاف الحروب المنازعات والاحتلال  
بما لها من آثار ضارة على أطفالنا الضحايا في